

ليبيا

ليس للبلد دستور ولا يوجد نصّ قانوني واضح للحرية الدينية. إلا أنّ هنالك أساس لشيء من الحرية الدينية منصوص عليه في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، والحكومة تحترم حرية الفرد في العبادة على مستوى الممارسة كما تسمح الحكومة بوجود معظم الأقليات الدينية ولكنها تُعارض بشدّة أشكال الإسلام السياسي الذي تعتبره يمثل تهديدا لها، وتحظر تحويل المسلمين عن دينهم. كما تحظر الممارسات الدينية التي تتعارض مع تفسير الحكومة للشريعة.

ليس هنالك تغيير في وضع احترام الحرية الدينية من طرف الحكومة خلال فترة تغطية هذا التقرير. وتواصل الحكومة العمل على تنظيم الحياة الدينية بنشاط وفي بعض الأحيان تقيد الأنشطة الدينية التي ترى أنّ لها بُعدا أو دافعا سياسيا. وكما هو الحال في فترة التقرير السابقة، فإنّ رئيس الدولة الفعلي العقيد معمر القذافي قد أدلى بتصريحات خلال فترة التقرير تنهجم على غير المسلمين بما في ذلك المسيحيين واليهود.

ولا توجد أية تقارير عن انتهاكات أو تمييز على أساس المعتقد الديني أو الممارسة الدينية.

على إثر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع البلد في 31 مايو 2006، استمرت حكومة الولايات المتحدة في تطبيع العلاقات الثنائية وتكوين علاقة مثمرة ومتعددة الأوجه بما في ذلك مناقشة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لدعم حقوق الإنسان. وخلال فترة هذا التقرير، زار رئيس كلية الدراسات الإسلامية بإحدى أهم الجامعات الوطنية الولايات المتحدة ضمن برنامج الزوار الدوليين الذي تموله الولايات المتحدة ويركز على التسامح الديني والحوار بين الديانات.

القسم الأول: الديمغرافيا الدينية:

تبلغ مساحة البلاد 703,816 ميلا مربعا ويبلغ عدد سكانها 5.8 ملايين نسمة. نسبة 97 بالمئة من السكان هم من المسلمين السنة. وتوجد جاليات مسيحية صغيرة تتكوّن من حصريًا تقريبًا من المهاجرين القادمين من بلدان ما وراء الصحراء وأعدادا ضئيلة من العمال الأجانب الأمريكيين والأوروبيين. ويوجد قسّ واحد في طرابلس وأسقف مقيم في القاهرة حيث يقود الجالية الأنجليكانية. هنالك أسقف أرثوذكسي يوناني مقيم في طرابلس وقسيس في طرابلس وبنغازي يقدّمون خدماتهم لنحو 80 من الأورثوذكس الذين يؤمّون الكنائس. كما لدى السفارة الأوكرانية في طرابلس كنسية أرثوذكسية

صغيرة للجالية الناطقة بالروسية المقيمة في طرابلس. وأسقفين، أحدهما في طرابلس والآخر في بنغازي على رأس جالية من الكاثوليك الرومانيين يبلغ عددها نحو 50,000 نسمة. ورجال الدين الكاثوليك يعملون في المدن الكبيرة ويعملون بالأساس في المستشفيات وبيوت الأيتام ومع العجزة أو المعاقين جسديًا. توجد كنائس توحيدية (خلاصية) في طرابلس وبنغازي وكذلك جماعات توحيدية (خلاصية) صغيرة منتشرة عبر البلاد. وتوجد كنيسة إنجيلية في طرابلس تقدّم خدماتها للجالية التي تتكوّن أساسًا من العمال المهاجرين الأفارقة. وبما أنّه تاريخيًا لا يوجد في البلد جالية شيعية، فإنّ تقارير تُشير إلى أنّ أعدادًا صغيرة من العراقيين الشيعة الفارين من التوتر الطائفي في العراق قد هاجروا خلال فترة هذا التقرير إلى ليبيا. ولا توجد جالية يهودية معروفة.

كلّ أسبوع يحضر قداس يوم الأحد بالكنسية بين مائة ومنتين من الأنجليكانين معظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء. ويحضر نحو ثمانين من المسيحيين الأورثوذكس بما فيهم أعضاء الجاليات اليونانية والرومانية والبلغارية والروسية قداس يوم الجمعة في طرابلس. كما يحضر مئات من المهاجرين الأفارقة البروتستانت ومئات من الكاثوليك الطقوس الدينية بالكنيسة في طرابلس.

في البلد يوجد بين 1.5 و2 مليون من الأجانب أغلبهم من الدول المجاورة وإفريقيا ما وراء الصحراء، وأعدادا قليلة من جنوب وجنوب شرق آسيا. وتقريبا كلّ المسلمين غير السنّة هم من الأجانب. وبالرغم من عدم وجود معلومات حول عدد المبشرين الأجانب، فإنّ الحكومة تُجرّم تحويل المسلمين عن دينهم وبالتالي فهي تحظر النشاط التبشيري الموجّه لكلّ المواطنين تقريبًا. ومزاعم الحكومة أنّ كلّ المواطنين هم "بداهة" مسلمون سنّيون، إضافة إلى حظر واسع لأي شكل من أشكال التجمّع السياسي المستقلّ، وتمنع المواطنين من تحديد انتمائهم لأيّ جماعة دينية أو سياسية.

القسم الثاني: وضع الحرية الدينية:

الإطار القانوني/ السياسي

بالرغم من أنّ البلاد ليس لها دستور ولا أيّ قانون واضح ينصّ على الحرية الدينية، فإنّ الحكومة عموما تحترم حرية التدين في الممارسة. ويوجد أساس لبعض الحرية الدينية منصوص عليه في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 1988 والتي جاء فيها: " أبناء المجتمع الجماهيري ... يعلنون أنّ الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدسة خاصة بكل إنسان عامة لكل الناس، فهو علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط. ويحرّم المجتمع الجماهيري احتكار الدين واستغلاله لإثارة الفتن والتعصب، والتشيع، والتحرّب والاقنتال".

لا يوجد قانون واضح يضمن حق الفرد في اختيار ديانته أو تغييرها أو لدراسة ومناقشة أو نشر معتقداته الدينية. وليس للمواطنين أي ملاذ في حال اعتقدوا أنّ حقوقهم في الحرية الدينية قد انتهكت. وعلى مستوى الممارسة فإنّ المواطنين لم يلجأوا إلى القضاء لجبر الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان أو لوقفها.

الإسلام يوازي ديانة الدولة وهو مُدمج بشكل تام في الحياة اليومية السياسية والاجتماعية. ومثلما هو الحال بالنسبة لكلّ مظاهر حياة الأفراد، فإنّ الحكومة تراقب وتنظّم بشكل وثيق الإسلام من خلال ضمان خلوّ الحياة الدينية من أيّ بُعد سياسي. وتعارض الحكومة بشدّة التطرف الديني أو الإسلام السياسي الذي تعتبره خطراً على نظام القذافي. مراقبة المساجد وانتشار ثقافة الرقابة الذاتية تضمن لرجال الدين والأتباع أن لا يحدوا عن الخطوط المرسومة للممارسة المقبولة. ولا يوجد قانون مدني يمنع التحوّل من الإسلام إلى ديانة أخرى، إلا أنّ الحكومة تمنع تحويل المسلمين عن ديانتهم وهي نشطة في متابعة المخالفين قانونياً. وخلال فترة التقرير، قام رئيس الدولة الفعلي العقيد القذافي بتصريحات يتهم فيها على المسيحيين واليهود ويحثّ على تطبيق الإسلام. وتكراراً لتصريح له في شهر أبريل 2006 مفاده أنّه ينبغي أن يكون كلّ الناس مسلمون، أشار القذافي في خطاب ألقاه في 31 مارس 2007 في مدينة أغاديز بالنيجر أنّ "المسيحية ليست ديانة لشعوب إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين". وفي حديث خلال الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف صرّح القذافي بأنّ هؤلاء الذين لا يطبقون الإسلام "خاسرون" وأنّه من الخطأ أن يقول المسيحيون أنّ المسيح صلب. وعلى إثر تعليقاته في شهر أبريل 2006 من أنّه على اليهود أن يطبقوا شعائر الإسلام بالحج سنوياً إلى مكّة، صرّح القذافي خلال مقابلة صحفية جرت في 27 مارس 2007 أنّ "اليهود سينقرضون لأنّ الكلّ يكرههم".

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية هي القناة الرسمية للشكل المقبول للإسلام. ومع تأكيد على أنشطتها خارج البلد، تقوم الجمعية بإدارة جامعة حكومية لرجال الدين المسلمين المعتدلين من خارج العالم العربي. وإلى حدّ الآن قامت الجمعية بتدريب خمسة آلاف طالب في الفكر الإلامي، والأدب والتاريخ. وعند التخرّج، تُشجّع الحكومة الطلبة على العودة إلى ديارهم ونشر تفسيرها للفكر الإسلامي في بلدانهم. وإضافة إلى دورها التعليمي، فإنّ جمعية الدعوة الإسلامية العالمية تقوم مقام الذراع الدينية لسياسة القذافي الخارجية وتُحافظ نيابة عن الحكومة على علاقات مع الأقليات الدينية المتواجدة في البلد.

وقد حدّدت الحكومة عدد أماكن العبادة المسموح بها لكلّ جماعة مسيحية، واحدة في كلّ مدينة. وتواصل الحكومة حظر الطريقة السنوسية التي كانت يوماً ما ذات نفوذ واسع.

وتقوم الحكومة بشكل روتيني بمنح تأشيرات وأوراق إقامة للكوادر الدينية من بلدان أخرى.

يتمسك البلد بالشريعة الإسلامية التقليدية التي تنصّ على أنه إذا تزوّجت امرأة غير مسلمة من مسلم فهي ليست مجبرة على اعتناق الإسلام، بالرغم من أنّ كثير منهنّ يفعلن ذلك. إلاّ أنه ينبغي على الرّجل غير المسلم اعتناق الإسلام ليتزوّج من امرأة مسلمة.

المواطنون الراغبون في أداء فريضة الحج يجب أن يكونوا فوق سنّ الأربعين. وتعتبر الحكومة الأعياد الإسلامية مثل عيد الفطر، وعيد الإضحى ورأس السنة الهجرية والمولد النبوي عطلا رسميّة.

القيود المفروضة على الحريات الدينية

لدى الحكومة جهاز أمني واسع يشمل الشرطة والوحدات العسكرية وعدّة أجهزة استخباراتية، واللجان الثورية المحلية، واللجان الشعبية. ويقوم نظام المراقبة المنتشر هذا بالمراقبة والسيطرة على عدّة جوانب من حياة الأفراد بما في ذلك الأنشطة الدينية.

ومع أنّ الحكومة لا تُخضع النشاط الديني لمراقبة خاصّة، فإنّها تتابع عن كثب الممارسات الدينية السلمية للتأكد من عدم وجود أدلة على وجود دوافع أو أبعاد سياسية. وطالما أنّ الجماعات الدينية بعيدة عن النشاط السياسي، فهي لا تلقى مضايقة كبيرة.

تسيطر الحكومة على كلّ المساجد والمؤسسات الدينية، وقد تُخضع رجال الدين للمراقبة. وحتى المساجد الموهوبة من طرف أسر بارزة يجب عليها بشكل عام التكيّف مع شكل الإسلام المقبول لدى الحكومة. كما تقوم الحكومة بمراقبة الأدبيات الدينية بما في ذلك الآداب الإسلامية.

تحظر الحكومة التجمّع المستقلّ الهادف وتمنع الأنشطة الجماعية التي لا تتماشى ومبادئ ثورة 1969، وبالتالي فإنّ الحكومة لا تسمح بالجمعيات الدينية وتكوين الجمعيات إلا بعد التأكيد من أنّ نشاطات الجمعية تتماشى وسياسة النظام. وتطبّق الحكومة هذه القيود بشكل موحّد على كلّ الجماعات الدينية.

لم يلق أعضاء الجماعات الدينية الأقلية، وخاصة المسيحيين سوى القليل من القيود على ممارسة عباداتهم. إلا أنّ الكنائس المسيحية تواجه بين الحين والآخر نزاعات حول الملكية وصعوبة في الحصول على الخدمات البلدية. ففي 1 فبراير 2007، وبموافقة من الجالية الكاثوليكية، منحت الحكومة كنسية كاثوليكية تعود إلى القرن التاسع عشر تقع في

مدينة طرابلس القديمة إلى الجالية الأنجليكانية، وبذلك وفت بوعد قطعته على نفسها عام 1970 لتزويد الكنيسة الأنجليكانية بمرفق مناسب للعبادة. وقد قامت الجالية الأنجليكانية بالتحويل الشعائري للكنيسة في 9 مارس 2007، إلا أن الكنيسة تواجه صعوبات في الحصول على خدمات شبكة المياه. وقد قامت الحكومة بطرد أشخاصا وضعوا يدهم على عقار يعود إلى الكنيسة الأورثوذكسية اليونانية، إلا أن الكنيسة ما زالت تواجه مصاعب في ترميم عقارها. كما أن الحكومة لم تقم بإعادة عقار كنيسة توحيدية تمت مصادرتها عام 1971 رغم الطلبات المتكررة من الكنيسة.

في 7 مارس 2007، أعلنت الحكومة حظرًا على النساء دون سنّ الأربعين من السفر إلى الخارج لوحدهنّ دون مُحرم، وذلك استنادًا إلى تفسير خاص للإسلام. وبعد اعتراضات شديدة، سارعت الحكومة بالتراجع عن القرار، بالرغم من وجود تقارير تفيد بأنّ بعض المواطنين الإناث مُنعن من السفر خلال فترة التقرير.

سمحت الحكومة للقساوسة بزيارة الأطباء البلغار الذين كانوا محتجزين منذ 1999 بتهمة حقن أطفال بفيروس أتش. أي. في المسبّب لمرض الأيدز. وفي عام 2004 حكمت المحاكم الجنائية على الأطباء بالإعدام، وبعد الاستئناف أعيدت المحاكمة مرّة ثانية في ديسمبر 2006. وفي نهاية الفترة التي يُغطيها التقرير، كانت المحكمة العليا تُراجع الحكم الثاني وحكم الإعدام. وقد سُمح للأطباء بالقيام بشعائرتهم الدينية مع القس الأورثوذكسي اليوناني في طرابلس.

لا توجد أماكن معروفة للعبادة لأعضاء الديانات غير الإسلامية مثل الهندوسية والعقيدة البهائية، والبوذية، إلا أنّ أتباع هذه الديانات مسموح لهم بممارسة شعائرتهم في بيوتهم. أمّا أتباع هذه الديانات من الأجانب فمسموح لهم بعرض وبيع مواد ذات طابع ديني في الأسواق الخيرية والتجمعات الأخرى.

التعليم الديني إجباري في المدارس العامة، ولكن التعليم المعمّق في الديانات الأخرى غير موجود. ولا تُصدر الحكومة معلومات عن الانتماء الديني للتلاميذ في المدارس العامة، ولا توجد تقارير عن التلاميذ الذين ينتقلون إلى مدارس خاصة للحصول على تعليم ديني بديل.

انتهاكات الحرية الدينية

ما تزال هنالك تقارير عن صدامات مسلّحة بين قوات الأمن والجماعات الإسلامية التي تُعارض الحكومة وتنادي بإقامة حكم إسلامي يفرض شكلا من الإسلام يكون أكثر التزاما ومحافظة.

لا توجد تقارير عن عدد أو وضع الأفراد المعتقلين بسبب معتقداتهم الدينية.

التحول الديني القسري

لا توجد تقارير عن إجبار الأفراد على اعتناق ديانات أخرى، بما في ذلك المواطنين الأمريكيين الصغار الذين اختطفوا أو نُقلوا بشكل غير قانوني من الولايات المتحدة الأمريكية، أو عن رفض السماح بإعادة مثل هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

التحسن والنمو الإيجابي في احترام الحرية الدينية

خلال فترة التقرير، حلت الحكومة مسائل العقارات مع الكنيسة الأنجليكانية في طرابلس والتي كانت عالقة منذ 1970. وفي 1 فبراير 2007 وبموافقة من الجالية الكاثوليكية، أعادت الحكومة شكلياً كنيسة كاثوليكية سابقة تقع في مدينة طرابلس القديمة إلى الأسقف الأنجليكاني في طرابلس (والمقيم في القاهرة) لتستخدمها الجالية الأنجليكانية. وقد قامت الجالية الأنجليكانية بالتحويل الشعائري للمرفق في 9 مارس 2007.

القسم الثالث:

سوء المعاملة الاجتماعية والتمييز

لا توجد تقارير عن أي سوء معاملة اجتماعية أو تمييز على أساس المعتقد أو الممارسة الدينية. وبالرغم من أن المعلومات المحددة عن العلاقات بين الجماعات الدينية في البلاد محدودة، فإن الزعماء الدينيين أعربوا عن رضائهم عن مستوى الحرية الدينية.

القسم الرابع:

سياسة الحكومة الأمريكية

في 31 مايو 2006، رفعت الحكومة الأمريكية من مستوى تمثيلها الدبلوماسي في البلاد من مكتب اتصال إلى سفارة. وفي 30 يونيو 2006، شطبت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس اسم ليبيا من قائمة الدول الراحية للإرهاب. وتقوم الحكومة الأمريكية بمناقشة مسائل الحرية الدينية مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وتحفظ السفارة باتصالات منتظمة مع مختلف الطوائف الدينية في البلاد في إطار جهودها لتعزيز حقوق الإنسان والحرية الدينية. بالإضافة إلى ذلك وخلال الفترة التي

يُغطيها هذا التقرير، سافر رئيس كلية الدراسات الإسلامية بإحدى أهم الجامعات الوطنية إلى الولايات المتحدة ضمن برنامج الزوار الدوليين الذي تموله الولايات المتحدة ويركز على التسامح الديني والحوار بين الديانات.